

س ١ - يعد (تكون نوع جديد من تقسيم العمل الدولي) أحد خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، اشرح ذلك بإيجاز.

بدأ يظهر على الصعيد العالمي تقسيم جديد للعمل الدولي، تستند في ثلاث نقاط أساسية :

- سوق عالمي واحد تسوده بشكل واضح مبادئ وأسس التحارب الرأسمالية.
- سيطرة قطب واحد على دول العالم هو الولايات المتحدة رغم تعدد الدول و اختلافها من حيث النظم و القدرات.
- ظهور ثلاث أطراف تتعامل في السوق العالمي: المركز - شبه الضواحي - الضواحي. و هذه الأطراف الثلاثة كل منها يضم مجموعة من الدول ليست على أساس جغرافي أو إقليمي، و إنما الاختلاف بينها أن كل طرف يضم مجموعة دول تختلف عن دول الطرفين الأخرين بقدراتها و إمكانياتها الاقتصادية، كل منها يتميز عن الأخر بمستوى ثقافته و ثقافته و رفاهيته و مستوى كوارده و غير ذلك، إذ من الممكن أن يكون حوض إقليمي جغرافي واحد مجموعة دول كل منها ينتمي لطرف من هذه الأطراف، و ذلك حسب وضعه الاقتصادي. بالإضافة إلى أن هذا التقسيم بين الأطراف الثلاثة قائم على أساس علاقات السيطرة و الهيمنة و التبعية.
- إن أطراف السوق المذكورة إنما لكل منها صفات و مميزات تختلف موقعتها في التقسيم الدولي للعمل، فبالنسبة لدول المركز فهي تتكون في الوقت الحاضر من قوائم صناعية هي: الولايات المتحدة - كندا - اليابان - ألمانيا - إنجلترا - فرنسا - إيطاليا - روسيا، وقد دول المركز لطورت اقتصادي علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الاتحاد الأوروبي و على رأس هذه العلاقات الولايات المتحدة الأمريكية. تتميز هذه المجموعة بامتلاكها و احتكارها للتقنية الرفيعة المستوى و الصناعات المتطورة جداً، عمالتها ذات كفاءة عالية تمتلك المعرفة المتطورة جداً و الأيدي فيها مرتفعة، و متروعتها ذات حجم كبير تساعد في تحقيق وفورات إنتاجية، و البطالة فيها إن وجدت فهي قليلة نسبياً و الارتفاع لأسس كالتالي البطالة في الأطراف الأخرى ضمن التقسيم الدولي للعمل.
- هذه الدول التي تشكل المركز تحقق دخلاً قديماً مرتفعاً و بالتالي مستوى دخل الفرد فيها مرتفع و مستوى معيشته عال و بالتالي هذه المجموعة تحققت و تعيش حالة من الرفاهية الاقتصادية. كما أن توزيع الثروة في هذه البلدان يتسم بالعدالة قياساً بالبلدان العالم الأخرى.
- تصنف هذه البلدان بأنها حادية للاستثمارات و تعتبر مناطق رئيسية للاستثمار. تتميز بلدان المركز بتحقيقها فوائد إيجابية في وازنتها التجارية و موازين مدفوعاتها مع بلدان العالم النامي لأنها تصدر له المنتجات ذات القيمة العالية من سلع مدسعة و رفاهية تقنياً بالإضافة لبراءات الاختراع و العلامات التجارية التي تحتكرها و تحميها حقوق الملكية الفكرية و الصناعات و بحاصه بعد التقدم دول العالم المنظمة للتجارة العالمية، و لأنها تحتكر أفضل المعارف التقنية و رؤوس الأموال فهي تصدرها إلى دول العالم مع شروط قاسية و من تريد فقط متأخرة باعتبارها السلامة و الأمن و الأهداف الإستراتيجية. و بنفس الوقت ترحب و تتلقى الأموال القادمة من بلدانها باعتبارها تمتلك المصارف ذات السيرة العالمية، و تستورد من البلدان المختلفة المواد الأولية و غير المصنعة و بعض السلع الترفيهية و أحياناً الكلفة بمواد العمل، و على الأخص قبل معظم عمليات هذه المجموعة عمليات اعتماد دولية تتكون منها السيولة الدولية، و من المثلت لتظهر أن ازدهار و التوسع الاقتصادي هذه المجموعة يؤدي إلى ازدهار و التوسع الاقتصادي العالمي، أما ركود هذه الاقتصادات يؤدي إلى ركود الاقتصاد العالمي.
- أما بالنسبة لمناطق شبه الضواحي، هذه المناطق لم يكن يشار إليها كحالة وسطية عندما كان تقسيم العالم بين شمال و جنوب، أو مركز و أطراف. مستوى هذه المناطق مرتفع من مستوى دول المركز، و تمتلك إمكانيات تقنية جيدة و هي مرتبطة مع دول المركز تقنياً و تصنع منتجاتاً زراعية و الصناعية إلى دول المركز و إلى الضواحي و مواردها الأولية تأتي من مناطق الأطراف كما هو الحال دول المركز، و تتسابق أحياناً مع دول المركز حيث أنها تقوم بالتجميع و التركيب لمنتجات دول المركز، و حيز فعال على شبه الضواحي مع دول حوض أوروبا و جنوب إفريقيا و إسرائيل، و بعض دول جنوب شرق آسيا.

أما بالنسبة للتضارحي أو الإطراف كما كانت تسمى سابقاً، هذه المادتين ضعيفة الأداء الاقتصادي و متخلفة تقنياً، كوادرها و قوة عملها ، على الأغلب ، مهارتها غير جيدة و أجورها منخفضة، معظمها يتخبط في هيكلية اقتصادية اجتماعية لا تساعد على تحقيق نسبة حاقية . أغلبها كان عبارة عن مستعمرات سابقة تتميز بتناحية في أدائها، فكل مجتمع يتقسم إلى شطرين أحدهما يسير وفقاً لقواعد تطور الخضع التقليدي بينما يخضع الشطر الأخرى لقواعد و قوانين تطور المجتمع المتقدم، و هذا يؤدي لتعاضد بين و التبين الاقتصادي فتضع كل منهما آثاراً ثابته تتطور تختلف عن الأخرى، و هذا بدوره يعكس على ترسيخ التخلف و عدم القدرة على الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف. هذه البلدان على الأغلب متخلفة ثقافياً و تابعة تقنياً لدول المجموعتين الأولى و الثانية، بعضها ينتج مواداً تصعد مصنعة (كأجزاء و سيطرة سماعياً) و لكن في النهاية ترسخ و تؤكد التبعية و الارتباط مع الدول المتطورة ، و براءات الاختراع و العلامات التجارية فيها قليلة و ضعيفة المستوى نظراً لغياب البحث و التطوير .

تتصف بأنها سوق لتسويق و تصريف منتجات الدول الصناعية و سوف لإمداد هذه الدول بالمواد الأولية. دول هذه المجموعة فقيرة بإمكاناتها أو لديها سوء إدارة للمثروة الوطنية يترافق مع سوء توزيع للدخل و بالتالي مع مستوى معيشة منخفض نسبياً. أغلب بلدان التضارحي يعاني من المديونية و بعبارة أخرى تعاني من فجوات غذائية تصل إلى حد الخطر الكبير عن البعض منها و لكن من الواجب الإشارة إلى أن هذا التقسيم المنسار إليه أنما ليس تقسيمياً ثابتاً و ساكناً وغير قابل للحركة، بل على العكس تماماً، إذ أثبت الواقع و التجارب العالمية أن هذا التقسيم هو متحرك و غير ساكن، فالتحول من منطقة إلى أخرى ممكن تماماً، و لكن هذا يتوقف على طبيعة السياسات الاقتصادية و التعيرات الهيكلية في بنية المجتمع، فمتى ما تكون السياسات الاقتصادية ناحية و برامج التعيرات الهيكلية فعالة و جديرة بالثقة ما تستطيع الدولة تغيير موضعها من منطقة إلى أخرى، فاليانان (المعجزة اليابانية) تمكنت الخروج من المنطقة الثانية و التحول إلى الأولى، و السور الاسويدي خرجت من الثالثة إلى الثانية. أما إيطاليا و ألمانيا رغم خروجيهما حاسرتين للحرب العالمية الثانية، فقد ترفقتا على الصعيد الاقتصادي على دول خرجت منهجرة من الحرب. أما بالنسبة للأقطار السوفييت السابق فالتعيرات العالمية و وسعد فيها نقل رؤوسها من المنطقة الأولى على المستوى الاقتصادي إلى المنطقة الثانية.

و في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أنه و منذ دخول العالم عصر العولمة يؤكد كثير من الاقتصاديين، بالإضافة لتومسيات المنظمات و المؤسسات الدولية أن السبيل الوحيد لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي و للانتقال من منطقة اقتصادية إلى أخرى متطورة لا بد أن يمر عبر الأحدث باقتصاديات السوق سبباً و عبر التحرير الاقتصادي و الخصخصة. و لكن هذا الكلام بالتأكيد ليس دقيقاً و التجارب العالمية تؤكد أن الصين حققت معادلاً مرتفعاً في النمو الاقتصادي، و أصبحت من أهم الدول الجاذبة لرؤوس الأموال و الاستثمار، و تحولت من منطقة لأخرى اقتصادياً و بشكل مذهل و ملمت للنظر، و هي ما زالت تتبع النظام الاشتراكي.

س ٢ - على أي شيء يتوقف نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وعلى ماذا يرتكز.

إن نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يتوقف على زيادة حمولة الصادرات و تخفيض الإنفاق على الواردات. و يرتكز ذلك على:

١- قدرة البلد على الاستغناء كلياً أو جزئياً عن الواردات. فكلما كانت مرونة الطلب المحلي عليها كبيرة، كلما قل الاعتماد على العملة الأجنبية.

٢- قدرة البلد على زيادة الصادرات، فكلما كان الطلب الخارجي على الصادرات مرتفعاً، كلما زادت الكميات المصدرة من العملة الأجنبية.

٣- بالطبع إذا لم تتمكن الدولة من تطبيق البلدان السابقين سيكون مصير سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الفشل. أي إذا تدهور على البلد تخفيض وارداته من السلع والخدمات غير الضرورية، وإذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية ضعيفة، و إذا تدهور على البلد زيادة وارداته، وإذا كانت مرونة الطلب الخارجي عليها ضعيفة.

س ٣ - عدد بإيجاز مزايا وفوائد ميزان المدفوعات.

١ — يعكس ميزان المدفوعات حجم العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وماذا من حقوق و ما عليها من التزامات تجاه البلدان الأخرى.

٢ — تظهر بنود ميزان المدفوعات بنية الاقتصاد الوطني (كما كتبه) هل يتسم بالطابع الزراعي أم الصناعي أم كلاهما، هل هو اقتصاد وحيد الجانب أم اقتصاد متعدد الجوانب، طبعاً من خلال قائمة الصادرات والواردات).

٣ — تزود ميزان المدفوعات الباحثين والمختصين بالمعطيات اللازمة لرصد معدلات النمو الاقتصادي للدولة، (من خلال مقارنته بموازن المدفوعات لعدة سنوات).

٤ — يمكن ميزان المدفوعات من معرفة مستوى الطلب على السلع المستوردة، وطبيعة هذه السلع، هل هي استهلاكية أم سلعاً رأسمالية الآلات ومعدات.

٥ — يظهر ميزان المدفوعات المركز المالي والحسابي للدولة، من حيث كونها دائنة أم مديونة للدول الأخرى. إذ لكل حالة منها آثاراً على اقتصاد الدولة تستدعي تدخل الدولة لمعالجتها.

٦ — يعطي صورة عن مداخليل ومادفوعات الدولة من الذهب والعملات الصعبة، فبظهور مدى توافرها أو ندرتها وأثر ذلك على العرض العام للنفوذ في الدولة، وبالتالي إعطاء التبرير لكي تتحرك الإدارة الاقتصادية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والمناصرة.

٤ — اشرح بإيجاز صندوق موازنة الصرف.

هو عبارة عن احتياطي مكون من عملات ودونوع تحت يدي سلطة مركزية. يعرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة. مسهمته إذن هي أن يتدخل ليحتفظ بسعر صرف العملة عند مستوى معين، لا يرتفع ولا ينخفض عنه. فعليه أن يتدخل ليعاكس تقلبات الصرف عن هذا المستوى، وعليه أن يتدخل ليعاكس حركات رؤوس الأموال الضالعة الساعية وراء الأمان. وتحقيقاً لهذا الغرض يجب أن يروود صندوق موازنة الصرف بأشكال الاحتياطي من العملات الأجنبية والمحلية التي يتمكن بواسطتها من التدخل في سوق الصرف. وقد يستعين المصرف بالذهب في عملياته.

ويمكن تشبيه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح. فأصندوق باعتماد على العملات التي تحت يديه يتدخل في سوق الصرف. فإذا وجد أن سعر الصرف قد انخفض عن المستوى الذي يريده يذوّل إلى السوق غارخما أن يشتري العملة الوطنية، مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها. أما إذا وجد أن سعر الصرف قد ارتفع عن المستوى الذي حددته، فإنه يشرى إلى السوق غارخما أن يبيع العملة الوطنية، مما يؤدي إلى خفض سعر صرفها. فهو تارة يشتري العملة الوطنية أي يبيع العملات الأجنبية، وتارة يبيع العملة الوطنية أي يشتري العملات الأجنبية. وفي جميع الحالات تؤثر عمليات الصندوق على الودائع المصرفية الخاصة بالعملاء، ومن ثم تؤثر على الائتمان، والواقع أن هذه العمليات تعرض الصندوق لمخاطر عديدة.

— فأصندوق مهتد بأن يفتد مبالغ كبيرة في عمليات الصرف وهذا يعرض الصندوق للخسارة.

— وعمليات الصندوق لا يمكن أن تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتدوّل أن تخرج

من البلد أو تدخل إليه. إذ إن موارد الصندوق من عملات وذهب قد لا تكفي عندئذ لمواجهة تلك الحركات.

يمكن القول بأن صندوق موازنة الصرف هو محاولة لإعادة نظام حدود الذهب بغير أن يعيد قاعدة الذهب. وهو يفترض أن المصرف الحر في سوق الصرف، على خلاف نظام الرقابة على الصرف الذي يراعي ذلك السوق. فأصندوق موازنة الصرف يفترض قيام سوق حر الصرف، أما الرقابة على الصرف، فتفترض إلغاء ذلك السوق، إذ تملئ منه، وتحدد الأسعار عندئذ بقرارات حكومية لا باعتبار العرض والطلب.

س٥ — هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات، والذي قد تترك آثاراً سلبية أو إيجابية، منها

معدل نمو الناتج المحلي، بين الآثار الناجمة عن معدل نمو الناتج المحلي على ميزان المدفوعات. معدل نمو الناتج المحلي؛

من المفترض أن معدل نمو الناتج المحلي، يؤدي إلى زيادة الدخل في الدولة المعنية مما يحفز الزيادة في الناتج المحلي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وهذا معناه خروج عملات صعبة خارج البلاد، وبالتالي حصول عجز في ميزان المدفوعات.

والتعكس صحيح أيضا، إذ إن انخفاض المدخل نتيجة ضعف نمو الناتج المحلي، سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات، وبالتالي عدم استنزاف العملات الصعبة إلى خارج البلد.

س ٦ - اشرح طريقة القيد المزدوج في ميزان المدفوعات

القيد المزدوج هي طريقة مناسبة مؤداها أن كل عملية تتم في ميزان مدفوعات دولة ما لها جانبان دائن و مدین، أي أن كل عملية تظهر في جانبي ميزان المدفوعات، بنفس الوقت، فطبقا لمبدأ القيد المزدوج يعتبر الشخص مديناً بقيمة ما تسلمه، و دائنا بقيمة ما يعطيه، وهكذا هي معاملات الدول، فكل سلعة أو خدمة قدمتها الدولة للخارج تسجل دائن، و يقابلها في الجانب المدين المدفوعات التي تلقتها الدولة وهاه تقييمتها من الخارج.

س ٧ - عرف كلا من ميزان المدفوعات والميزان التجاري، مبرزاً الفرق بينهما.

ميزان المدفوعات هو ذلك السجل المنظم أو البيان الحسابي الذي يسجل الحقوق الدولية التي لدولة، والديون الدولية التي عليها، حيث تدون فيه قيم جميع السلع والخدمات والتمانات والتساعات وحركة رؤوس الأموال وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من الدولة، خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة أو تعريف آخر هو: بيان تسجل فيه الحقوق والالتزامات الناشئة بين بلد معين والخارج، بسبب كل المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد والمقيمين في الخارج، خلال سنة.

وأخيرا نتعمد التعريف الثاني شارحين مفرداته، حيث يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه «سجل كامل، يلخص المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة، وبين المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة»
يسمى الفرق بين المداخيل وبين المدفوعات في حساب التجارة المتطورة بالميزان التجاري ويكون الميزان دائما متوازنا إذا كان جانب المدفوعات أكبر من جانب المدفوعات، وعمق العجز إذا كانت المتحصلات أقل من المدفوعات، أو بتعبير أدق، يمكن القول إن:
الميزان التجاري = قيمة صادرات السلع المتطورة - قيمة واردات السلع المتطورة.

س ٨ - اشرح "التحكيم أو الموازنة" كأحدى المعاملات التي تتم في أسواق الصرف.

هو إحدى المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجلة أو المستقبلية، والتحكيم هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة، فالعملة المعينة، ولكن الجنيه الإسترليني، يكون لها مثلا سعر في لندن غير سعرها في نيويورك أو باريس. فالإسترليني وإن كان يباع بسعر واحد في داخل إنجلترا، غير أن سعره يختلف في خارج إنجلترا من بلد إلى بلد، تبعا لظروف معينة. وعندما قد يكون سعره أرفعما في باريس منه في لندن، ومنخفضا في نيويورك عن سعره في لندن. في هذه الأحوال يمكن أن تقوم عمليات التحكيم، فيستغني الأجنبي عن الجنيه الإسترليني من السوق الذي يعرض فيه بسعر منخفض ويعيدون بيعه في السوق الذي يعرض فيه بسعر مرتفع. هذه العملية تسمى التحكيم، ويسمى القائمون بها محكّمين. وهناك مصرفيون متخصصون في التحكيم يتفاضلون بين أسواق الصرف، مستخدمين بقيام التفاضل بين أسعار العملة الواحدة في تلك الأسواق. غير أن عمالهم هذا يكون من نتيجة القضاء على ذلك التفاوت أو على الأقل التفاضل إلى منه. فعندما الإسترليني من سوق نيويورك، حيث يكون منخفضا يزيد الطلب عليه وبذلك العرض فيه يرتفع سعره بعض الشيء، ووسع الإسترليني في سوق باريس حيث يكون مرتفعا يزيد العرض فيه وقد لا يزيد الطلب أيضا، وعندما ينخفض سعر صرف الإسترليني في باريس بعض الشيء، وبالتالي ينخفض سعر الإسترليني في باريس من سعره في نيويورك، ويقترّب السعران من سعره الأصلي في لندن. وهذا كله يعتبر التحكيم وسيلة تعمل من سوقين لتصرف سوقا واحدة، بفصل حرية انتقال العملة بينهما.

فالمبره إذا تؤدي إلى التفرقات بين سوقين منفصلين وحكمتها سوقا واحدة، يترجم فيها سعر الصرف تحت تأثير قوى العرض والطلب، وتؤدي الاتصالات السريعة دورا هاما في عمليات الموازنة في أسواق الصرف.

س ٩ - اشرح نظام التعويم النظيف للعملة.

في مثل نظام « التعويم اللطيف » لعملة، تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موارنة الصرف عن طريق تخصيص أرحلة مناسبة من المذهب والاحتياطي الأجنبي النقدية التي يسهل مقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بالذخيرة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموارنة.

س ١٠ - تعد " حماية الصناعة الوطنية الناشئة " من أهم مسوغات أنصار سياسة الحماية التجارية، اشرح ما سبق بإيجاز.

تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة من أشهر وأقوى الحجج الاقتصادية على الإطلاق والتي قبل بها لتسوية تقييد حرية التجارة. كما أن هذه الحجة من أكثر الحجج قبولا لدى أنصار مذهب حرية التجارة أنفسهم. والصناعات الوليدة، الناشئة، حديثة العهد، تكون عادة تكاليف إنتاجها مرتفعة بالمقارنة مع أسعار مبيعاتها في الدول المتطورة. ولذلك لا تستطيع منافسة السلع الأجنبية، لذا لا بد من تدخل الدولة وحمايتها حتى تنف على قدميها. فمن الضروري جدا أن تعطى الفرصة للصناعة الوليدة عن طريق حمايتها جمركيا في شكل مبررات جمركية مثلا تفرس على الواردات من منتجات الصناعات الأجنبية المنافسة وذلك إلى المدى الزمني الذي تتمكن خلاله الصناعة الوليدة من تنمية قدراتها واستكمال عمليتها التي تمكنها من الإنتاج بمستوى الجودة والبيع بمستوى الأسعار الذي تنتج وتبيع به المنشروعات الأجنبية المنافسة.

ولكن عند الحديث عن حماية الصناعة الوليدة لا بد من التأكيد على شرطين أساسيين لحماية هذه الصناعة هما:

الشرط الأول: أن تمنح هذه الحماية للصناعات التي يظهر بوضوح أن لها ميزات نسبية كاملة أو متقدمة وذلك نسبة لواقع انخفاض الإنتاج العالمي لها وبغداد نسبة أكبر من البلاد الأخرى، والتي يتوقع لها بناء على ذلك بعد مرور فترة زمنية مناسبة أن تتمكن من الوقوف على قدميها وتصدير إنتاجها ومنافسة الصناعات الأجنبية، ومن ثم تعويض النقص الذي حدث في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة نمو هذه الصناعات.

الشرط الثاني: أن تكون هذه الحماية مؤقتة، بمعنى أن تتحدد فقط بالفترة الزمنية الضرورية لاستكمال نمو وتطوير الصناعة الوليدة، فإذا ما انتهت تلك الفترة وجب إزالة الحماية عنها لكي تتمكن من إثبات قوتها وجدارتها في منافسة الصناعات الأجنبية.

ويجوز الانتباه هنا إلى أنه غالبا ما يساء استخدام حجة حماية الصناعة الوطنية الناشئة، إذ تنسى وراء هذه الحجة، مع حيل الصانع الناشئة، التي تشكل عينا على الاقتصاد الوطني. لذلك يجب عدم فرض الحماية إلا إذا توافرت الكفاءة الإنتاجية والأداء في الصناعات الوطنية المعينة.

س ١١ - ابحث بإيجاز في المفاهيم التالية: التعريفية التعويضية - التعريفية الخفية - شرط الدولة الأولى بالرعاية -

إعانات التصدير.

التعريفية التعويضية: وهي التعريفية التي تفرض في حالة تطبيق سياسة الإغراق من قبل دولة ما في تسويق منتجاتها دوليا، والإغراق يعرّف مع المنتجات الوطنية خارج حدود الدولة بسعر منخفض عن السعر المساند داخل حدودها، في سبيل كسب أسواق أجنبية وتحقيق قدرة تنافسية عالية. وتقدم الدولة بتقديم مساعدات للتصديرين تعطي من خلالها خسائرهم الناتجة عن فرق السعر. في هذه الحالة تصادف الدولة بالتصدير ذات حماية منها مبالغ التصدير الوطنيون إلى فرض رسوم جمركية إضافية على السلع الموردة لها بأسعار الإغراق. حتى لا تضرب بمصاحبة الإنتاج الوطني من خلال الفرق حماية فعالة له. وقد تفرض رسوم مماثلة على المنتجات المستوردة من دول قامت بتخفيض سعر مبيعاتها بهدف تشجيع صادراتها. ويلاحظ هنا أن التعريفية التعويضية هي أداة حماية وليست ذات عرض مالي بحث.

(التعريفية الخفية)، في الواقع هي ليست تعريفية على الإطلاق، فلا توجد هناك تعريفية جمركية مبررة، ولا توجد رسوم مبررة، بل أنها تنهي إلى ما انتهى إليه التعريفية المعروفة من تقييد التجارة الخارجية، ويشتمل التعريفية الخفية في سوء استعمالها على فرض الحد من صادراتهم على المستوردين الأجانب، ونعتهم في إدارة الشؤون الجمركية بالمشركين المشككين على الاستيراد. ولهذا تسمى أحيانا بالحماية الإدارية.

شروط الدولة الأولى بالرعاية:

وهذا الشرط يعني أن الدولة التي تستمتع به تستفيد من كل ميزة تمنح لأي دولة ثالثة. وواضح من هذا أن الغرض من شروط الدولة الأولى بالرعاية هو تعميم كل ميزة أفضل فيما بين الدول، فكل من كان يوافق على منح ميزة فائدة هذه الميزة حتى تستفيد منها كل الدول التي تستمتع بالمثل. ولهذا انتشار الواسع لهذه، وأصبح من الشروط المألوفة في المعاهدات التجارية. ولقد أدى استعماله على النطاق العالمي إلى تحقيق المساواة بين الدول، مساواة قانونية على الأقل. وقد كان هذا سببا في محاولة التخلص منه تمييز بعض الدول.

الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة لدولة الأكثر رعاية، يقصد به أن أية ميزة أو حصة أو معاملة تفضيلية تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم المتفرقة على الاستيراد أو التصدير، أو بالنسبة للقواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الخارجية، أو ما يرتبط بتحويل المدهوعات الدولية لتسهيل الصادرات أو الواردات، يمنحها طرف متعاقد في أي دولة أخرى سواء كانت متعاقدة أو غير متعاقدة، تمنح فوراً دون قيد أو شرط لكل دولة أخرى متعاقدة في الاتفاقية.

والخلاف من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، هو العمل على إلغاء التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية، فأية ميزة تجارية يمنحها طرف في آخر يتأخر يسر سائر الأطراف دونما مطالبته بذلك.

وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ أخذ الاستثناءات دائماً بالمرصاد، فقد منحت المادة ٢٤ من الاتفاقية استثناء بحق منح الدول الأعضاء في مسعات إقليمية معينة أن تمنح المزايا المتبادلة فيما بينهما عن باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية.

إعانات التصدير:

الهدف من إعانات التصدير تشجيع المنتجين على تصدير منتجاتهم إلى الخارج كسحاولة لكسب الأسواق الخارجية. وتتمثل في تقديم التسهيلات للتصدير مزايا نقدية أو عينية، بحيث تساهم الإعانة في تخفيض تكاليف إنتاج السلع الوطنية المعدة للتصدير، أو تخفيض سعر الصادرات لتستهلك الأجنبي لتكسبه. وكما هو واضح تعتبر الإعانات عكس الرسوم، فالرسوم تدفع من قبل المنتجين أو التجار لتداول، أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار. وهناك فرق آخر أيضا بين الرسوم والإعانات، فالرسوم يقع عبؤها على المستهلكين الساعدين، أما الإعانات فعونها يقع على دافعي الضرائب في الدولة وهذا يكلف الدولة أموالا غير قليلة في بعض الأحيان ولكن في النهاية قد تدفع مزارع المانحة. وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة، أما الإعانة المباشرة أو الصريحة تكون في صورة مبلغ معين عن كل قيسنة أو كمية من الصادرات من سلعة ما، أما الإعانة غير المباشرة أو المستترة فتكون إما على شكل إعفاء من الضريبة لسلعة ما، أو تقديم الإعانة في شكل منح مالية أو تسهيلات عمدة للتساعدين. وطيلة تمنح سلعة دعامة للتصدير.

غير أن الإعانة قد يؤدي إلى رد فعل مضاد لأثرها من جانب البلد المستورد. فقد يفرض هذا البلد رسوما جمر كيا إعانها مساويا لمقدار الإعانة على السلعة التي منحت إعانة تصدير، مما يتسبب برفع ثمنها في سوقه الداخلي ويذهب بأثر الإعانة. وقد تمنح البلد المستورد المنحقات لتقوم بإعانات مماثلة حتى تستطيع منافسة السلع المعان في الأسواق الخارجية.

١٢- بحث بإيجاز في المفاهيم التالية: العمليات فوق الخط والعمليات تحت الخط في ميزان المدفوعات - رخص

الاستيراد - الفائض المؤقت الناجم عن تطبيق سياسات اقتصادية غير نابعة عن ظروف اقتصادية ملائمة - نظرية النفقات النسبية.

العمليات فوق الخط والعمليات تحت الخط في ميزان المدفوعات:

المصطلح الأول يعرف بالعمليات المستغنية أو التلقائية وهي تلك العمليات التي تتم ذاتها و بعض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات، وهي مصادر الدخل في الميزان، سواء أرباحاً والتبعيض بطلب عليها العمليات فوق الخط. أما النوع الثاني، يعرف بالعمليات المؤقتة أو العمليات التوعيبية، وهي تتمثل على العمليات الأولى، وبأثره على وهي لا تفرج للدخل، وإنما تتم بالطرف إلى وضع ميزان المدفوعات، ويطلق عليها البعض، العمليات تحت الخط.

إذا التوازن أو الاحتلال في ميزان المدفوعات يقصد به التوازن أو الاحتلال الاقتصادي الذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة دون غيرها، ولكن بما أنه لا يوجد معيار واحد يتفق عليه بين دول العالم يمكن اعتباره في تحديد المعاملات الاقتصادية المستقلة أو التعويضية (فوق الخط و تحت الخط)، نجد أن طرق الحكم و طرق قرابة ميزان المدفوعات تختلف أحياناً بين بلد و آخر.

رخص الاستيراد:

وهو نظام يعرجه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، ويعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد. فحاصل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة. وعندئذ تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استوراده بمقدارها، أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة.

والمفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات. فعندما ترى الدولة قصور ما يدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافاً في استيراد سلعة معينة وغالباً ما تكون سلعة ترفية، فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص وتجمع الإسراف في الاستيراد أو تحدد الاستيراد وتنظمه بما تقدر ضرورته. ولعل المفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يتسبب التوازن على نحو يمثل ضغطاً على العملة الأجنبية. كما أن هذا النظام يحقق فكرة المساواة فيما بين المستوردين، فالجميع يتقدمون بطلبهم إلى الهيئة التي تمنح الترخيص، وهذه توزع الرخص بينهم وفق نشاط كل منهم.

ولما أن الدول إلى هذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تستحكم أزمة ميزان المدفوعات بها في صورة عجز مستمر ونشوة متديدة في العمليات الأجنبية. ويتضح هذا النظام فعلاً في ظل سياسة الحماية التجارية ولكن يعجز الكثير من المساوي. ولعل أهم هذه المساوي هو إتاحة الفرصة للأجانب تراخيص الاستيراد نفسها بدلاً من العمل بالاستيراد الفعلي للسلع. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع سعر السلعة المستوردة في السوق المحلية، وأخيراً المستهلك لهذه الزيادة في السعر.

ولكل هذا فإنه من غير المستحسن تطبيق نظام تراخيص الاستيراد على واردات السلع الضرورية سواء للاستهلاك أو للاستثمار، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المعيشية في الحالة الأولى وارتفاع تكاليف التنمية في الحالة الثانية.

الفائض المؤقت الناجم عن تطبيق سياسات اقتصادية غير نابعة عن ظروف اقتصادية ملائمة:

قد يتحقق (فائض) مؤقت نتيجة لتطبيق سياسات اقتصادية غير نابعة عن ظروف اقتصادية ملائمة مثل:

— نظروف الدولة في تشييد الواردات إلى درجة تؤثر مستقبلاً على معدلات التنمية وخاصة بالنسبة لاستيراد السلع الأساسية، وتؤدي لتداعج المصاريف لتسويق السلع ذاتها.

— حماية ودعم الإنتاج المحلي البديل بغض النظر عن التكلفة النسبية التي يتسبب بها.

— تشجيع الصادرات عن طريق تقديم المساعدات لمصدري السلع التي لا تقوى على منافسة السلع الأجنبية لا حاصراً ولا مستقبلاً.

إن مثل هذه الفائض المؤقت الأخير (الذي يسبب عن ظروف اقتصادية غير هوائية) لا يعني أي شيء على المدى الطويل؛ لأنه سيؤدي مستقبلاً إلى مزيد من الاحتلال في ميزان المدفوعات.

نظرية النفقات النسبية:

طبقاً لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبياً، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تصنع دول أخرى بميزة نسبية فيها. فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل. فالشرط الضروري والكافي لتبادل تجاري بين دولتين تشتركان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى. وعند توفر هذا الشرط فيمكن من تصادف كل دولة أن تخصص في إنتاج تلك السلع التي تصنع فيها بنفقة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر، وذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى.